مراكز الدراسات المستقبلية ودورها في صنع القرار-إقليم كردستان انموذجاً

أ.د نوار جليل هاشم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
nawar74_2000@yahoo.com

أ.م أمجد زين العابدين طعمة
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم
amjdzain@yahoo.com

doi:10.23918/ilic2019.56

اصبح حقل الدراسات المستقبلية من الحقول العلمية المهمة في العلم الحديث، لان دراسة المستقبل أضحت من اساسيات تطور البلدان ونموها، لذلك نلاحظ ان اغلب الدول المتقدمة تهتم بدراسة المستقبل، وتسخر الكثير من امكانياتها لبناء مراكز لهذا الغرض، لها دور مؤثر وكبير في صناعة القرار ورسم السياسات العامة لتلك الدول، اما في دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة فأنها تفتقر لمثل هكذا مراكز، على الرغم انه في الاونة الاخيرة هناك بعض الدول التي بادرت الى انشاء بعض المراكز، اما في إقليم كوردستان العراق فنحن نفتقر تماما لمثل هكذا مراكز، لذلك سنحاول في هذه الدراسة التعريف باهمية هذه المراكز ودورها في صنع القرار، في إقليم كوردستان العراق.
كلمات مفتاحية: مستقبل، تفكير، صنع القرار، إقليم كوردستان، تحديات.

المقدمة

تعد عملية صنع القرار وتوجيهه بمختلف مستوياته من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام متزايد من قبل العديد من المختصين والباحثين المهتمين بهذا الشأن، وذلك لأسباب عدة من أهمها انها أصبحت عملية معقدة ومتداخلة، تؤثر الكثير من العوامل والدوافع والمحددات الخارجية والداخلية على صياغتها أو توجيهها إلى هذا الاتجاه أو ذاك، علاوة على أن عملية صنع القرار وتوجيهه شهدت تغيرات جوهرية عدة، لاسيما في الآونة الأخيرة، التي تميزت بتسارع التطورات الاجتماعية والسياسية والعلمية، فضلا عن تعاظم تأثير العولمة وإفرازاتها المختلفة على الدول، وما لذلك من تأثيرات بنيوية أدت إلى ازدياد في طبيعة التشابك والتعقيد للقضايا والمشاكل والأزمات التي تواجه الأطراف المعنية عن اتخاذ القرار.

وتبعاً لذلك أصبح هناك حاجة متزايدة لوجود بعض المؤسسات أو المراكز البحثية سواء كانت حكومية أو أهلية، التي يمكن لها أن تؤدي بعض المهام والادوار المتعلقة بإجراء البحوث والدراسات والاستبانات واستطلاعات الرأي، لاسيما ما يتعلق بالرؤى المستقبلية لصناع القرار وتقديم ما يساعدهم على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة لها مردودات إيجابية على مجمل الأوضاع في هذه البلدان، علاوة على تقديمها المشورة والرأي إلى الحكومات الوطنية أو لبعض المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، لغرض مساعدتها في عملية توجيه عملية صنع القرار على المستويين الداخلي والخارجي.

ونظرا للدور الكبير والفاعل الذي يمكن أن تؤديه هذه المراكز، ولما يمكن أن تقدمه هذه المراكز من خدمات جليلة لصناع القرار في مختلف المستويات، وذلك لإيجاد حلول منطقية لبعض المشاكل والمعوقات والأزمات التي يمكن أن تواجههم في ظل ما تم استدراكه من ظروف معقدة ومتشابكة تمر بها الدول عامة وإقليم كوردستان العراق بخاصة، فانه أصبح من الضروري العمل على تفعيل دور هذه المراكز لتكون داعماً حقيقياً لصناع القرار.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة وشكل الدور الذي تؤديه بعض النماذج الرائدة والناجحة من مراكز الدراسات المستقبلية ومراكز التفكير(Think Tanks) في العديد من دول العالم عامة، ومن ثم تسليط الضوء على رؤية لدور جديد وفاعل يمكن أن تؤديه هذه المراكز في إقليم كوردستان العراق، لاسيما فيما يتعلق بدورها الواضح في المشاركة بعملية توجيه القرار الحكومي الخارجي والداخلي وبمختلف مساراته، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها مختلف الدول والاقاليم.

فرضية الدراسة

هناك العديد من التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها الدول عامة والعراق وإقليم كوردستان بخاصة، والتي تتطلب اتخاذ قرارات حكومية صائبة تكون كفيلة بتحقيق مستوى مناسب من الاستقرار في النواحي كافة، ولذلك فان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها "بان هناك دور واضح ومؤثر يمكن أن تؤديه مراكز الدراسات المستقبلية ومراكز التفكير (Think Tanks) في عملية توجيه القرار الحكومي، من خلال توظيف الإمكانيات المتوفرة لديها للمساهمة في تحقيق الأهداف المستقبلية، وكيف يمكن أن يكون هذا الدور ووفق أي برنامج".

ولغرض إحاطة الدراسة بكافة جوانبها فقد تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاث محاور، المحور الأول مدخل نظري ومفاهيمي للموضوع، والثاني سنتناول فيه تطور الدراسات المستقبلية، فيما سيخص المحور الثالث لوضع رؤية مستقبلية.

المحور الاول

مدخل نظري ومفاهيمي للموضوع

اولاً: مفهوم الدراسات المستقبلية

لم يكن من السهل ايجاد تعريف محدد وثابت لمفهوم الدراسات المستقبلية، وذلك لأسباب عدة من اهمها حداثة هذا العلم وتطوره المستمر، ولهذا فقد اختلف المفكرون والباحثون في هذا المجال ومنذ البدايات الاولى لعلم المستقبليات على وضع تعريف محدد وثابت لهذا المفهوم، ولكننا سنستعرض بعض التعريفات الاقرب الى الواقع.

ان الدراسات المستقبلية تشكل علما يعنى بتطوير وتنمية المعرفة حول المستقبل، والغرض منه وضع اسس لتحسين اتخاذ القرار في المجالات العلمية والانسانية المختلفة، كما انها جهد علمي منظم يرمي الى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة "Conditional Forecasting" التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما او مجموعة من المجتمعات وعبر فترة زمنية مقبلة، تنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع، وهو بذلك يختلف عن التنبؤ "Forecasting" ، وعن مفهوم التخطيط طويل المدى "Long-Range Planning".

كما تعرف الدراسات المستقبلية بانها مجموعة الدراسات والبحوث التي تهدف الى تحديد اتجاهات الاحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في ايجاد هذه الاتجاهات او حركة مسارها، فضلا عن انها تهتم بالكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية او التي بات من المحتمل ان تظهر في المستقبل، وتتنبأ بالأولويات التي يمكن ان تحددها كحلول لمواجهة هذه المشكلات[١].

فيما عرفها اخرون بانها التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي او انها تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على اساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الانساني، والغرض منها ابداء المساعدة والنصح لمنفذي القرارات في ان يختاروا بحكمة من بين المناهج والطرق المتاحة للفعل في زمن معين[٢].

وعليه فان استشراف ابعاد المستقبل امر لا علاقة له بالرجم او التكهن بالغيب، فهو يعتمد على اساليب الاستشراف العلمي التي تقوم على فهم الماضي والحاضر والعوامل المختلفة المؤثرة عليها، كما ان دراسة المستقبل تعد علماً متكاملاً متداخل الانظمة يعتمد على معلومات محددة من جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية، ويهدف الى اكتشاف وفحص وتقويم واقتراح الصور الممكنة للمستقبل الأفضل، والمشاركة في صنع القرار، ويتمثل – على الاغلب – في دراسات جادة تقوم بالأساس على مناهج بحث وأدوات درس تنهض بها معاهد ومؤسسات مراكز بحثية وجمعيات علمية، حتى ان هذه الدراسات قد بلغت من النمو والرقى حداً يسمح ومنذ فترة بالحديث عن بروز علم اجتماعي يطلق عليه تسمية (علم المستقبليات)[٣].

ثانياً: في معنى مراكز التفكير (Think Tanks)

تترجم عبارة Think Tanks إلى اللغة العربية بصور مختلفة، فهناك من يترجمها إلى (مراكز التفكير أو الفكر) وهناك من يترجمها إلى(بنوك أو مختبرات التفكير أو الفكر)، ولكن في الغالب يستخدم تعبير (مراكز الأبحاث والدراسات) للإشارة إليها، وذلك لأن معظم المؤسسات أو المراكز التي تقع تحت القطاع المذكور لا تعرف نفسها في وثائق تعريف الهوية الذاتية،

---

[١] فاروق عبده فليه واحمد عبد الفتاح زكي، الدراسات المستقبلية– منظور تربوي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٣، ص١٧–١٨.

[٢] مجموعة من المؤلفين، وثيقة منهجية حول الدراسات الاستشرافية، اصدارات وزارة التربية التونسية– المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية / قسم البحوث الاستشرافية والمقارنة، ٢٠١١، ص٢.

[٣] ابراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٩، ص٦.

ويرجع أول استخدام لعبارة think - tanks إلى السبعينيات من القرن الماضي، إذ تمّ استخدم هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند الامريكية وإلى المجموعات الأخرى التي ساعدت القوات المسلحة، وفي الوقت الراهن تستخدم العبارة بدرجة كبيرة للإشارة إلى مؤسسات إعطاء النصح.

ويعرفها جيمس ماكغان مدير برنامج مراكز التفكير والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا الأمريكية بانها "مؤسسات مستقلة للبحث والتحليل والمشورة بشأن مختلف القضايا المحلية والدولية، تختص وتكرس وقتها لتحليل هذه القضايا وبالتالي تمكين واضعي السياسات أو الجمهور من اتخاذ القرارات الصائبة، وهي بذلك تكون بمثابة حلقة وصل بين المجتمعات الاكاديمية ومراكز صنع السياسات، وبين الدول والمجتمع المدني، بما يخدم المصلحة العامة"[١]، فيما حاول فيليبا شيرنغتون الخروج من الإطار الضيق لتعريفات المفكرين الذين سبقوه في هذا المجال، إذ قدم تعريفاً جديدا يذهب فيه إلى أنها "تنظيمات مستقلة نسبياً ومنخرطة بالبحث في أوسع مجال من المصالح والأهداف، هدفها الأساس تقديم الدراسات والبحوث بهدف التأثير على توجهات السياسيين فيما يخص الشؤون العامة"[٢].

فيما يعرف مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمية مراكز الفكر بانها مؤسسات تقوم بإجراء الدراسات لصالح صناع القرار، وتقدم توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكينهم من معالجة قضايا السياسات العامة، وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بمؤسسات رسمية او جامعات أو أحزاب سياسية أو جهات حكومية أو جماعات مصالح أو شركات خاصة، وتكون عبارة عن وسيط بين الأكاديميين وصناع السياسات العامة، وتأسيساً على ذلك، فان مراكز التفكير والدراسات هي منظمات أو مؤسسات أو مراكز متخصصة تتولى القيام بالدراسات والأبحاث في مجالات محددة لأهداف متعددة وتقديم المقترحات والمشورة والرأي لصالح أطراف رسمية وغير رسمية، وتقديم الحلول والمقترحات الكفيلة بتجاوز المشاكل المختلفة[٣].

وهناك عدة أنواع لمراكز التفكير، فمنها ما يصنف وفق تبعيتها الإدارية والتنظيمية، مثل المراكز الحكومية الرسمية التي ترتبط بواحدة من دوائر الدولة الرسمية، أو بالمؤسسات التعليمية الحكومية، ومنها مراكز البحث غير الحكومية، وهي لا ترتبط بالدولة باي شكل من الأشكال ولا تأخذ تمويلها منها، وترتبط بالقطاع الخاص، أو بواحدة من منظمات المجتمع المدني، أو ترتبط بمؤسسة تعليمية أهلية، أو تكون مستقلة بحد ذاتها، أو تكون مرتبطة بحزب سياسي.

تكمن أهمية مراكز الفكر من خلال عدة أدوار، من أهمها انها تقدم دوراً استشارياً للحكومات والوزارات والهيئات المرتبطة بها، من خلال تقديم الأفكار الجديدة والحلول المبتكرة والرؤى الإبداعية والدراسات الاستشرافية، فضلا عن إمكانية توفير قاعدة بيانات تهم صناع القرار، وعليه فان هذه المراكز متخصصة بإنتاج وإيجاد حلول للمشاكل والعقبات التي تواجه السياسات العامة، من خلال الدراسات والبحوث والأفكار والتحليلات الخلاقة والمبتكرة التي ينتجها أو يقدمها أو يكتبها طاقم أكاديمي متفرغ للبحث العلمي.

وعلى هذا الاساس فان الدراسات المستقبلية تهدف الى مساعدة صانعي القرار على اتخاذ قرارات وسياسات رشيدة، وتضع امام المجتمعات اهدافا تكافح من اجل الوصول اليها،[٤]، فضلاً عن انها تساهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وفق اتجاهين، الاول: عبر توفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطط وصانع القرار، اي توفير معلومات حول البدائل الممكنة، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل، والثاني: هو باب ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار وطني على مستوى النخب وعلى مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات

---

[1] James G. McGann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, USA, University of Pennsylvania, 2-9-2016, P6.

[٢] ستيفن بوشيه ومارتين رويو، مراكز الفكر–ادمغه حرب الأفكار، ترجمة ماجد كنج، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٦، ص٥٦–٥٧.

[٣] رانجة زكية، دور مؤسسات البحث والعلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، بحث مشارك في اعمال المؤتمر الدولي التاسع لمركز جيل للدراسات في الجزائر، ١٨–٢٠١٥/٨/١٩، ص٣.

[٤] فاروق عبد فيله واحمد عبد الفتاح زكي، مصدر سابق، ص٢٨.

الممكنة، وما ينطوي عليه كل اختيار من (مزايا، منافع، أعباء أو تضحيات)، إذ تؤمن التنبؤات المشروطة التي تقدمها الدراسات المستقبلية فرصاً أوسع للاتفاق أو الاختلاف على أسس واضحة[١].

ثالثاً: المنهجيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية

تتضمن منهجية الدراسات المستقبلية العديد من المسارات التي تتطلب من الباحثين والمهتمين في هذا المجال دراستها باستفاضة لغرض الوصول الى نتائج قريبة من الواقع واهم هذه المسارات هي:

١- تحديد إطار الدراسات المستقبلية، ويتم تحديد هذا الاطار عبر النواحي التالية[٢]:

أ- مضمون محدد (تعريف واضح لأهم موضوعات الدراسة).

ب- منهج واضح المعالم، أي رسم سياسة ومنهجية واضحة من اجل الوصول إلى الهدف بدون عناء وتكاليف باهظة.

جـ- الاعتماد على القوانين والأحكام الكلية القادرة على تفسير جزئيات الظاهرة المدروسة.

٢- توفير القاعدة المعلوماتية في مجال الدراسة، أي الشمول والنظرة الكلية للأمور، والأخذ بعين الاعتبار التوظيف الكامل والاستفادة القصوى من البيانات والمعطيات المتوفرة عن الدراسة المطروقة مع الاهتمام بكل التفاصيل وأدقها.

٣- البعد الزمني للدراسات المستقبلية، ويعد من أهم القضايا التي تميز الدراسات المستقبلية، اذ إن الظواهر لم تتشكل دفعة واحدة، وان أي ظاهرة قد مرت عبر مراحل زمنية كثيرة، ولذلك يعد الزمن أساسياً للظاهرة العلمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية المدروسة، ويعد تصنيف (مينسوتا) الذي قام بوصفه مجموعة العلماء المنتمين لجمعية المستقبليات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية، أشهر التصنيفات التي تهتدي بها مختلف المدارس المستقبلية سواء هؤلاء الذين ينحون منحى استطلاعياً أو أولئك الذين يلتزمون بالنمط الاستهدافي أو المعياري أو الذين يمزجون بين النمطين، ويتحدد ملامح هذا التصنيف في ضوء تقسيم المستقبل إلى خمس فترات[٣]:

- المستقبل المباشر من عام إلى عامين، منذ اللحظة الراهنة.
- المستقبل القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام.
- المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً.
- المستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاما من الآن إلى خمسين عاماً.
- المستقبل غير المنظور ويمتد من الآن إلى ما بعد خمسين عاماً وأكثر.

٤- المزج بين الأساليب الكيفية والكمية في العمل المستقبلي، اذ يندر أن يفي احدهما بمعزل عن الاخر بمتطلبات إنتاج دراسة مستقبلية جيدة، فضلاً عن انه قد ثبت أن تعدد الأساليب المستخدمة في دراسة ظاهرة ما والمزج بين نتائجها، كثيراً ما يؤدي إلى نتيجة أفضل مما لو جرى الاعتماد على أسلوب واحد[٤].

٥- عمل الفريق والإبداع الجماعي، وهو ما يعني إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل، فذلك أمر تفرضه طبيعة الدراسات المستقبلية التي تعتمد على معارف مستمدة من علوم متعددة والتي تستوجب دمج المعارف وفق منظور أو إطار عابر للتخصصات.

٦- الانتماء الأيديولوجي والقومي للباحث في طبيعة الدراسة، فعلى سبيل المثال من ينتمي إلى إحدى الدول الصناعية تختلف تصوراته في الدراسات المستقبلية عن الباحث الذي ينتمي إلى إحدى دول العالم الثالث[٥].

---

[١] ابراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص٩.

[٢] قاسم النعيمي، المستقبل والاقتصاد في الدراسات المستقبلية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد ١٥-١٦، ص٧.

[٣] عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية (الإشكاليات والأفاق)، مجلة عالم الفكر، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ٤، ١٩٨٧، ص١٨.

[٤] ابراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص ١١.

[٥] قاسم النعيمي، مصدر سابق، ص ٨.

٧- الإطار النظري للدراسة، والمقصود بذلك الاستفادة من الدراسات السابقة ومن القوانين والأحكام التي تتحكم في الظواهر والكيفية التي تعمل بها وإمكانية توظيفها لخدمة الإنسان والمجتمع[١].

المحور الثاني

تطور الدراسات المستقبلية

اولاً: التطور التأريخي للمستقبليات

هناك ادلة كثيرة وواضحة تؤكد ان الاهتمام بالمستقبل بدأ منذ وقت طويل، وامتد الى فترات بعيدة من التأريخ الانساني، فقد شكلت الرغبة الانسانية لمعرفة الغد، ظاهرة تاريخية عرفها الانسان في مراحل تطوره المختلفة، وهناك امثلة عديدة في كتابات العلماء والكتاب ورجال الدين من العصور القديمة والوسيطة تؤكد على الاهتمام بدراسة المستقبل، كانت النموذج الاولي للاستشراف العلمي في التفكير المستقبلي[٢]، غير انه ليس هناك اتفاق حقيقي مجمع عليه على البداية العلمية لها، اذ يرى البعض انها ترجع الى بدايات القرن الخامس عشر الذي شهد ظهور كتاب (توماس مور) المعروف ب(المدينة الفاضلة اواليوتوبيا)[٣]، الذي يطرح فيه تصورا مستقبليا للمجتمع المثالي، ثم تلاه في نهاية القرن السادس عشر كتاب الفيلسوف الانجليزي فرانسيس بيكون (اطلانطا الجديدة)، والذي يطرح فيه رؤية مستقبلية للعالم من خلال تصوره لمجتمع جديد يعتمد على العلم كوسيلة للتغيير، بينما يرى البعض الاخر ان المحاولات الاولى ترجع الى القرن التاسع عشر الذي شهد النبوءة الخاصة بالسكان للاقتصادي الانجليزي توماس مالتوس، والذي عرض في دراسته رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم لحل التناقض الاجتماعي الناجم عن الثورة الصناعية، كما ان القرن التاسع عشر شهد بروز عدد اخر من الكتاب والروائيين الذين حاول في كتاباتهم تقديم بعض الاضافات لعلم المستقبل ومنهم الروائي جول فيرن والكاتب ويلز[٤].

اما بدايات القرن العشرين فقد شهدت حركة دؤوبة من قبل المهتمين بالمستقبليات وعلومها في مختلف ارجاء العالم، ففي عام ١٩٢١ شكلت الحكومة السوفيتية آنذاك لجنة عليا اوكلت لها مهمة وضع خطة حكومية لتعميم الكهرباء على معظم مناطق البلاد خلال فترة خمسة سنوات، ونظرا للنجاح الذي حققته هذه التجربة والتي قدمت حلولا ناجعة لمشكلة كبيرة، لتثير امام العالم فكرة (التخطيط بعيد المدى)، وكيفية توقع التغييرات والبحث في ميكانيزمات التكيف مع هذه التغييرات، مما فتح المجال امام دراسة التغير والتكيف وكيفية التفاعل بينهما، والتي تركت اثارها على الباحثين الغربيين وتبلور ذلك بضهور مجلة الغد في بريطانيا عام ١٩٣٨، وقد تبنت المجلة فكرة انشاء (وزارة للمستقبل) في بريطانيا[٥].

ولكن البداية الحقيقية للمستقبليات كانت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ففي هذه الفترة بدأ العالم بالعمل على معالجة التغييرات السريعة والمفاجئة والمترابطة التي تفاجأهم بشكل مستمر، فبدأت فكرة السعي لتوقع الاحداث عبر تحليل علمي لاتجاهات ومؤشرات التغيير في الولايات المتحدة الامريكية اولاً ومن ثم في باقي دول اوروبا في محاولة لوضع توقعات مفصلة للنتائج بعيدة المدى مع وضع البدائل الممكنة.

وأول من بدأ الاهتمام العملي بدراسة المستقبل كظاهرة ومجال اهتمام علمي واكاديمي يقوم على مناهج لدراسته ونظريات لتفسيره واستراتيجيات او خطط للتعامل معه، مؤسسة راند بناء على طلب وزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) عام ١٩٤٦، وفي ١٩٥٧انشأ الفيلسوف الفرنسي (غاستون بيرغر) المركز الدولي للاستشراف بهدف تشجيع الباحثين على النظر

---

[١] المصدر نفسه، ص ٨.

[٢] للمزيد حول المفكرين الذين تناولوا موضوعة المستقبل في كتاباتهم، ينظر امنية الجميل، ماهية الدراسات المستقبلية، سلسلة اوراق، العدد ٥، اصدارات وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، ٢٠١١، ص١٢-١٣.

[٣] انظر توماس مور، يوتوبيا، ترجمة انجيل بطرس سمعان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ط٢.

[٤] فاروق عبد فيله واحمد عبد الفتاح زكي، مصدر سابق، ص١٩-٢١.

[٥] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والاهمية، بحث منشور في مجلة التفاهم، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية -سلطنة عمان، العدد ٣.

الى الغد بطريقة اكثر تفاؤلا من النظرة التشاؤمية التي كانت سائدة آنذاك، والتي كانت نتاج الحرب العالمية الثانية، وتركزت جهود المركز على جانبين، الاول في التأكيد على عدم الفصل بين الظاهرة الاجتماعية من ناحية، والتطور التكنولوجي من ناحية اخرى، اما الجانب الثاني فقد كان عبر التركيز على الاثار البعيدة في التحليل المستقبلي، وعلى الاتجاهات وليس على الاحداث[١].

ثم شهدت الدراسات المستقبلية نقلة نوعية في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، عبر الجهود التي شرع فيها العالم الفرنسي(بيرتراند دو جوفنيل) بالتعاون مع مؤسسة فورد الامريكية، وتمكن من انشاء مشروع المستقبلات الممكنة، الذي يؤكد فيه ان المستقبل ليس قدرا مفروغا منه بل مجال لممارسة الحرية، وعلى هذا الاساس يتم النظر الى المستقبل على انه متعدد لا مفرد كما هو حال الماضي من خلال فكرة تعدد الاحتمالات، وشكل كتابه الشهير (فن التنبؤ) نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية، اذ شرح فيه كيفية عمل ما اسماه هيئات التنبؤ التي تقوم بإنجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة[٢].

وبدأ هذا المصطلح الانتشار في اوروبا، ثم اكمل الاقتصادي الفرنسي ومفوض الخطة التنموية (بيير ماس) مجهودات بيرغر في هذا المجال، وسعى ايضا لبروز نموذج المستقبل المحتمل في التفكير، الامر الذي قاد الى تبني هذا النموذج في الخطة التنموية القومية لفرنسا عام ١٩٨٥[٣].

وقدمت العديد من الدول الاوربية اسهامات كبيرة وهامة ساعدت على تطور حقل الدراسات المستقبلية، ولاسيما عبر تكوين قاعدة فلسفية له، ففي بريطانيا شرعت الحكومة وعبر جامعة ساكس بتأسيس وحدة للدراسات المستقبلية تركزت جهودها على تطوير التكامل المنهجي ونقد النماذج الدولية، وفي هولندا قدم عالم الاجتماع (فريد بولك) في كتبه نظرة لميلاد الابحاث المستقبلية منبثقة من منظور عالم المعرفة، ولكن اعمال (تنرجن) ومجموعته البحثية مثلت نقلة نوعية في تأريخ تطور ابحاث المستقبليات، ولا سيما فيما يتعلق بتقرير ريو الذي زودته المجموعة الى نادي روما واضعا فيه رؤيته حول "التنظيم العالمي الجديد"[٤].

وفي نفس المسار تركزت جهود الدول الاشتراكية (سابقا) في مجال الدراسات المستقبلية على المتغيرات المادية، لاسيما الاقتصادية والتكنولوجية منها، واثرها في مستقبل الظاهرة الاجتماعية، وقد ساهمت اكاديمية العلوم السوفيتية بفروعها المتعددة في مجال التطوير النظري للدراسات المستقبلية، لاسيما في مجال ما عرف بالندوات المستقبلية التي نشطت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٦٧، وتميزت المدرسة المستقبلية السوفيتية بالتخصصية والربط بين نتائج الدراسات في مختلف القطاعات، اما في الدول النامية فقد كان لمجموعة الدول الفرنكفونية السبق في هذا المجال بحكم التأثر بالجهود الفرنسية، فظهر للمغرب دور القيادة في مجال النشاطات المستقبلية الى جانب بعض الدول الافريقية الاخرى مثل كينيا وتنزانيا، وفي اسيا فقد برزت اليابان التي اصبح لها باع طويل في هذا المجال، كما ان بعض دول امريكا اللاتينية لاسيما الارجنتين والمكسيك وفنزويلا والبرازيل، عرفت محاولات بسيطة في هذا المجال.

وفي الولايات المتحدة اجريت تجارب اولية في هذا النوع من الدراسات الاستشرافية وذلك لتقديم الاستشارات للوكالات الحكومية والشركات التجارية، ثم انتقلت التجربة بعد ذلك الى الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة بواسطة متخصصين مثل (جون ماك هل)، الذي اجرى مثل هذا النوع من الابحاث في مركز الدراسات التكاملية والذي كان يديره في جامعة هوستون، كما كان هناك الكثير من المراكز البحثية التي انتشرت في عدد اخر من الجامعات الامريكية والكندية والتي تقسمت توجهاتهم الى: (توجه تكنولوجي) ومن ابرز رواد هذا التوجه كان (هيرمن كان واولاف هيلمر)، والتوجه الاخر كان اجتماعي ورواده

---

[١] المصدر نفسه

[٢] وليد عبد الحي، مصدر سابق.

[٣] امنية الجميل، مصدر سابق ص١٥.

[٤] المصدر نفسه ص١٦.

(الفين توفلر وجيمس داتور)، والتوجه الاخير كان عالميا والذي ضم باحثين قدمو مشاريع مختلفة الى مؤسسات عالمية مثل (دنيس ودونيلا مادوز)[١].

ثانياً: نماذج مختارة من المؤسسات المعنية بالدراسات المستقبلية

هنالك عدد غير قليل من المؤسسات والمراكز والمعاهد المعنية بدراسات المستقبل والتي تنتشر في مختلف انحاء العالم، اذ ان العديد من الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، دأبت ومنذ فترة ليست بالقصيرة على انشاء هكذا مؤسسات تأخذ على عاتقها وضع دراسات وبحوث ذات رؤى مستقبلية، تقوم بتشخيص المشاكل التي تعاني منها الدول لغرض وضع رؤية مستقبلية تعمل على تجاوز هذه الاشكالات او وضع الحلول المناسبة لها وتجاوز اخفاقاتها، ومن اهم المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال الاتحاد الدولي للدراسات المستقبلية والتي تأسست عام ١٩٦٧، تضم ٦٠ مؤسسة من مختلف دول العالم ويعمل فيها فريق عمل مكون من ٥٠٠ شخص، وتضم ايضا مجموعة من الخبراء والباحثين والمحللين السياسيين الذين ينتمون الى اكثر من ٨٠ دولة حول العالم[٢].

اما المؤسسة الدولية المهمة الاخرى هي (مجتمع مستقبل العالم)، وتضم ما يقارب ٢٥ الف فرد من ٦٠ دولة من المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية والمهتمين بكيفية تأثير التطور التكنولوجي والاجتماعي في رسم المستقبل، وتقوم المؤسسة بإصدار مجلة الفيوتشريست النصف شهرية وجريدة ابحاث المستقبل ومجلد مسح الدراسات المستقبلية[٣]، كما تم تأسيس عدد اخر من المؤسسات في عدد من المدن الاوربية، مثل معهد الدراسات المستقبلية بكوبنهاجن، والذي تم تأسيسه في الدنمارك عام ١٩٧٠ بالتعاون بين مجموعة من المؤسسات، فضلا عن مركز فلندا للدراسات المستقبلية وهي من المنظمات الرائدة في مجال البحوث المستقبلية وبحوث كل من التعليم والتنمية، وكذلك نادي روما الذي انشأ عام ١٩٦٨ في المانيا، ويعد من اهم مستودعات الافكار العالمية ومركز للابتكار والمبادرة، وهي منظمة مستقلة غير هادفة للربح تهدف لتغيير العالم للأفضل[٤]، وسنتناول امثلة اخرى من اهم نماذج مراكز الدراسات المستقبلية:

١- مؤسسة راند RAND

تم انشاء هذه المؤسسة في ايار/ مايو عام ١٩٤٨ في الولايات المتحدة الامريكية من قبل الجيش وسلاح الجو الامريكي، وتركز علمها في بداية الامر على وضع التقارير عن مستقبل التكنولوجيا العسكرية، ثم تحولت بعد ذلك للدراسات المستقبلية الشاملة لكل ما يتعلق بالأمن القومي، ويوجد لديها فروع في كل من(بريطانيا، روسيا، المانيا، هولندا وقطر)[٥]، وهي مؤسسة غير هادفة للربح، ومنذ اليوم الاول لتأسيسها اصبحت راند اول مؤسسة او معهد دراسات سياسية مطلق اليدين او مخزن للفكر "Think Tank"- اي مكان يجتمع فيه علماء وخبراء محنكون يدفع لهم اجر مقابل التفكير في الامور التي يمكن ان تحدث بالمستقبل- كما انها كانت ابتكارا جديدا في حينها، الامر الذي دفع الكثير من الدول المتقدمة الى تقليد هذه التجربة وانشاء مخازن فكر فيها مشابها لفكرة هذه المؤسسة او حتى قريبة منه[٦]، وتتمثل مهمتها الاساسية في تقديم حلول للتحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في مختلف دول العالم، ويلجأ اليها متخذي القرار لمواجهة التحديات المختلفة

---

[١] في عام ١٩٧٠ اصبح عدد المؤسسات الامريكية المتخصصة بالدراسات المستقبلية ٣٨٦ مؤسسة وهيئة، ولم تقتصر نشاطاتها واهتماماتها على ميدان واحد من ميادين المعرفة بل شملت جميع العلوم، وفي الآونة الاخيرة كانت هناك محاولات حثيثة من عدد من المفكرين والباحثين الامريكان للكتابة في هذا الاختصاص مثل (صموئيل هنتغتون) في كتابه صدام الحضارات، و(فرانسيس فوكوياما) في كتابه نهاية التأريخ والانسان الاخير، انظر سليم فرحان جيثوم، كيف نصنع المستقبل، http://fcdrs.com/.

[٢] – لمعرفة المزيد حول الاتحاد ونشاطاته واهدافه وإصداراته، انظر الموقع الالكتروني الرسمي للاتحاد http://www.wfsf.org/ .

[٣] انظر الموقع الالكتروني الرسمي للمؤسسة http://www.wfs.org/.

[٤] مجموعة من المؤلفين، دليل بأهم المراكز الدولية والاقليمية والمحلية العاملة في مجال الدراسات المستقبلية، اصدارات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٤.

[٥] انظر الموقع الرسمي لمؤسسة راند في قطر ، http://www.rand.org/qatar.html .

[٦] ادوارد كورنيش، الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة حسن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٨٢.

ولاسيما قضايا الامن القومي والتعليم والجريمة والبيئة، وتضم في ثناياها قرابة ١٦٠٠ موظف في مختلف المجالات العلمية والإنسانية[١].

ومن اهداف المؤسسة الرئيسة: (المساعدة على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار عبر البحث والتحليل في المجالات المختلفة، تقديم الحلول العملية والناجعة للمشاكل المعقدة، تقديم المساعدة والتدريب والتأهيل للمتخصصين والاكاديميين في مجال المستقبل، والمساعدة في عمليات تقييم وتنفيذ السياسات العامة)[٢]، وتمثلت اهم مجالات البحث التي تقوم بها المؤسسة ب(قضايا الاطفال والمراهقين، التعليم، الطاقة والبيئة، الصحة والرعاية الصحية، الشؤون الدولية، الارهاب والامن القومي، التكنولوجيا والعلوم وقضايا السكان)، ويصدر عن المؤسسة تقرير سنوي يتم عرضه بشكل مجاني لكل المهتمين عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة في الانترنت، كما تصدر عنها العديد من الكتب والدراسات والتقارير في كافة مجالات البحث الانف ذكرها[٣].

٢- مؤسسة فيوتشر بلز للدراسات المستقبلية:

تأسست عام ١٩٦٧ في فرنسا وهي مؤسسة دولية خاصة لا تهدف للربح، وتعمل على دراسة القضايا المستقبلية والتنبؤ بالسياسات والاستراتيجيات التي يجب تبنيها من اجل الوصول الى حلول مفيدة، وتسعى المؤسسة ايضا الى جمع كل من القائمين بأعداد الدراسات المستقبلية والمستفيدين منها من اجل الاسهام في ايجاد حلول منطقية ومفيدة للمشاكل المستقبلية، وهناك خمسة اهداف مهمة للمؤسسة يمكن تلخيصها فيما يلي[٤]:

١- متابعة مجالات الدراسات المستقبلية متوسطة وطويلة الاجل على مستوى العالم، الى جانب متابعة الاتجاهات الرئيسة المتولدة داخل المجتمعات الاوربية، ولتحقيق هذا الهدف ابتكرت المؤسسة نظام المتابعة والتقييم الدائم.

٢- التنسيق بين الخبراء في شتى المجالات ومتخذي القرار على مختلف المستويات، وعقد اجتماعات دورية فيما بينهم.

٣- القيام بمهام مركز تعليمي يقوم بنشر الوعي لمفاهيم ومنهجية الدراسات المستقبلية، واهداف هذه الدراسات وكيفية الاستفادة منها، لاسيما في معالجة القضايا المجتمعية والجيوسياسية وقضايا اقتصاد المستقبل.

٤- اعداد الدراسات المستقبلية والدراسات والبحوث التي تناقش القضايا العامة متوسطة وطويلة المدى.

٥- توفير قواعد البيانات وتبادل المعلومات والخبرات، فضلا عن توفير المنشورات والدوريات بهدف تشجيع عملية التنمية ونشر منطق الفكر المستقبلي في عمليتي البحث العلمي واتخاذ القرار.

المحور الثالث

الدراسات المستقبلية في إقليم كوردستان العراق: الواقع والمستقبل

أولاً: واقع الدراسات المستقبلية ومراكز التفكير في إقليم كوردستان العراق

ورد في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، على ما نصه" تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ"[٥]، فيما نصت المادة ٥٤ من دستور إقليم كوردستان على ما نصه، اولاً: "تتكفل حكومة الاقليم برعاية العلوم والآداب والفنون وتشجيع البحث العلمي"، ثانياً: " لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته والاستفادة من الحماية القانونية للمصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه"، ثالثاً: " كل فرد الحق في حرية البحث العلمي

---

[١] مجموعة من المؤلفين، دليل بأهم المراكز الدولية والاقليمية والمحلية العاملة في مجال الدراسات المستقبلية، مصدر سابق، ص٥١.

[٢] المصدر نفسه، ص٥١-٥٢.

[٣] للمزيد حول مؤسسة راند انظر الموقع الرسمي للمؤسسة http://www.rand.org/ .

[٤] مجموعة من المؤلفين، دليل بأهم المراكز الدولية والاقليمية والمحلية العاملة في مجال الدراسات المستقبلية، مصدر سابق، ص١٠.

[٥] نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

والنشاط الإبداعي"، رابعاً: تكفل حكومة الاقليم بحماية حقوق ملكية الاختراع والتصاميم والنماذج والعلامات المسجلة والأسماء التجارية وحقوق الأعمال الأدبية والفنية والعلمية"[١].

يحتوي إقليم كوردستان في الوقت الحاضر على عدد غير قليل من مراكز الدراسات والبحوث والتفكير (Think Tank)، مختصة بأكثر من مجال، وشهدت هذه المراكز، في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣، تطوراً ملحوظاً في استراتيجيات عملها والمخرجات التي تقدمها لصناع القرار الحكومي بصورة عامة، اذ ان هذه المراكز ومن خلال هذه الاستراتيجية بدأت بتقديم بعض الأفكار والرؤى المبتكرة التي تحاول من خلالها إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعتري الواقع الدولي عامة والواقع الكوردستاني بخاصة، لا سيما ما يتعلق منها بإصلاح الواقع السياسي في الإقليم ومواضيع مهمة أخرى تتعلق بالانتخابات والدستور وحقوق الانسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

وعمل البعض من هذه المؤسسات من خلال اطار قانوني واضح يؤطر عملها وينظمه، والمتمثل بقانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان رقم ١ لعام ٢٠١١، فضلاً عن بعض القوانين القديمة الأخرى التي تمتد الى فترة ما قبل ٢٠٠٣، ومنها قانون الجمعيات العلمية رقم ٥٥ لعام ١٩٨١، والنظام رقم ١ لعام ١٩٩٥، والتعليمات الملحقة به رقم ١٤٨ لعام ٢٠٠٢، ورقم ١٥٨ لعام ٢٠٠٥ بالنسبة للمؤسسات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فيما ترك للوزارات الأخرى في الإقليم تشكيل مراكز وفق الضوابط والتعليمات الخاصة بكل وزارة على حدة.

وتضمنت الفقرة (١٤) المادة الثانية من الفصل الثاني من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإقليم كوردستان–العراق رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨، على "توفير البيئة الاكاديمية والبحثية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتمييز والابتكار و ابراز المواهب و تنمية شخصية الطالب الجامعي بأبعادها الاكاديمية والروحية و الفكرية و الجسدية، و تنمية معارف أعضاء هيئة التدريس وامكانياتهم وقابلياتهم ومهاراتهم ومنها الالمام باللغات الاجنبية وتكنولوجيا المعلومات"[٢]، كما نصت المادة الحادية والعشرون من نفس القانون على تعريف مراكز البحوث وأهدافها وواجباتها وصلاحياتها، وجاء فيها[٣]:

أولاً: على الجامعة تهيئة البيئة المناسبة والبنية التحتية والمستلزمات الضرورية لدعم البحث العلمي واتاحة الفرص لجميع الكوادر الاكاديمية في الاقسام والفروع العلمية للمشاركة النشطة في مجالات البحث العلمي.

ثانياً: على الجامعة تكثيف جهودها للاستفادة القصوى من الطاقات البشرية والمادية المتوفرة، وذلك بواسطة تشجيع ودعم البحوث التعاونية والمشتركة وجمع الطاقات في مراكز البحث العلمي.

ثالثاً: على الجامعة التأكد من رصانة وضمان جودة البحوث العلمية في مراكز البحوث فيها وبناء الجسور مع مؤسسات البحث العلمي في المراكز العالمية وربط العلماء الباحثين مع نظرائهم في المؤسسات العالمية خارج العراق.

رابعاً: على الجامعات تأسيس مراكز للبحث العلمي حسب الحاجة العلمية والعملية شرط توافر الكوادر والمستلزمات الكافية وشرط تهيئة الجو العلمي الصحي والسليم في كل مركز، وبموافقة هيئة البحث العلمي ومجلس الوزارة.

خامساً: على الجامعات دمج المراكز البحثية من الناحية الادارية والاكاديمية بهياكل الفاكلتي، كلما أمكن ذلك، وذلك من اجل جمع الطاقات البشرية والمستلزمات البحثية، ويتم تدريب طلاب الدكتوراه في هذه المراكز، الا إذا تعذرت الحال.

سادساً: يكلف أحد المنتسبين الباحثين في الفاكلتي، وبترشيح من عميد الفاكلتي وموافقة مجلس الجامعة، لادارة المركز والاشراف الاداري والمالي على المنتسبين واعداد ورفع تقارير منتظمة عن سير البحوث وكيفية صرف المبالغ المخصصة.

---

[١] نص مشروع دستور إقليم كردستان–العراق، الموقع الرسمي لحكومة إقليم كوردستان، http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?a=13875&l=14&r=114&s=010000.

[٢] مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لإقليم كردستان العراق، الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإقليم، http://mhe-krg.org/ar/node/1533.

[٣] المصدر نفسه.

سابعاً: على الجامعة ايجاد وسائل عملية لتشجيع التعاون البحثي بين العلماء داخل وخارج الفاكلتي او الجامعة وذلك لتجنب اجراء البحث العلمي المنعزل.

فيما اجازت المادة السادسة والعشرون تأسيس مؤسسات خاصة ومن ضمنها مراكز للبحوث حسب حاجة السوق والضوابط الاستثمارية، تتمتع هذه المؤسسات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري والأكاديمي، وبالأهلية القانونية لتحقيق اهدافها وتعد من المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، ويخضع تأسيسها الى إجراءات تم تفصيلها بنص القانون أعلاه.

وفي عام ٢٠٠٨ استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإقليم هيئة اطلق عليها اسم الهيئة الكوردستانية للدراسات الاستراتيجية والبحوث العلمية، تتولى مهام اعداد المشاريع والدراسات الاستراتيجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن اعداد الدراسات في المجالات الأخرى المتعلقة بالصناعة والزراقة والطاقة والبيئة وغيرها[١].

كما تم تأسيس مجلس البحوث العلمية في إقليم كردستان، والتي تعد لجنة علمية استراتيجية وطنية، تعمل على حث وتطوير نشاطات الابحاث العلمية في مختلف الاختصاصات على ضوء المتطلبات العلمية والتكنلوجية والإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اقليم كوردستان، وتحاول استخدام نتائج الابحاث العلمية لغرض التطوير في مختلف المجالات، وتعمل على صياغة استراتيجية عامة للأبحاث العلمية، فضلاً عن قيامها بالعديد من النشاطات والفعاليات العلمية في ضوء احتياجات الإقليم المختلفة[٢].

وفي اطار نقد هذه القوانين فقد عد الدكتور ئوميد رفيق فتاح في دراسة علمية قدمها عام ٢٠١٦، بان هذا التنظيم القانوني عاجز نوعاً ما عن ادراك أهمية مراكز الأبحاث والخدمات الكبيرة التي تقدمها لمؤسسات الدولة عامة ولصانع القرار الحكومي بخاصة، فهي بالأساس مؤسسات تقوم بإجراء البحوث والدراسات الموجهة لصانعي القرار، تتضمن توجيها او توصيات معينة حول بعض القضايا المحلية او الإقليمية او الدولية، بهدف تمكين صانع القرار او المواطن لصياغة استراتيجية او سياسة واضحة حيال كل حالة على حدة، او انها تجمع لنخبة من الباحثين تعمل على دراسة معمقة ومستفيضة لمشكلة او تحدي معين وتقدم بعد ذلك استشارات او سيناريوهات مستقبلية يمكن ان تساعد صانع القرار في رسم او تعديل سياسته وفق هذه المقترحات[٣].

كما ان هناك بعض التحديات التي تواجه او يمكن ان تواجه عمل مراكز التفكير او مراكز الدراسات المستقبلية التي يمكن ان تشكل في المستقبل، فالكثير منها بالأساس يفتقر نوعاً ما الى اطار قانوني ينظم عمله ويمنحه بعض الحصانة الفكرية من التدخلات سواء تلك المتعلق منها بالتمويل او الوصول الى المعلومة الدقيقة، فضلاً عن الية التعاون والتعامل مع المستفيدين من مخرجات هذه المراكز، لاسيما صناع القرار السياسي والاقتصادي والأمني، الذين لا يدرك بعضهم أهمية عمل والدور الحقيقي لهذه المراكز، مما يؤثر بالتالي على قناعاتهم بالاستشارات والتوصيات التي تقدمها، وبالتالي عدم الاهتمام بالتواصل مع هذه المراكز او الاستئناس بآراء الخبراء العاملين فيها، مما يولد حالة من الإحباط وعدم الجدية من قبل القائمين عليها.

وتعد مسألة ضعف تمويل البحث العلمي عامةً، من اهم معوقات تطويره، ففي مقارنة لحجم الانفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة الذي يصل الى مستويات عالية تصل الى ما نسبته ٣-٥% من متوسط الناتج القومي الإجمالي، اما في الدول النامية فان نسبته متدنية تصل في بعض الاحيان اقل من ١% من متوسط الناتج القومي الإجمالي، فضلاً عن صعوبة إيجاد جهات داعمة شبه / غير حكومية تتولى مهمة تمويل البحث العلمي، الامر الذي جعل ادارات بعض المراكز تضطر

---

[١] ئوميد رفيق فتاح، مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان (دراسة نقدية)، أربيل، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد ٣، اب ٢٠١٦، ص٨٧.

[٢] مشروع مجلس البحوث العلمية في إقليم كوردستان، الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان، https://www.mhe-krg.org/ar/node/3359.

[٣] ئوميد رفيق فتاح، مصدر سابق، ص٨٧-٨٨.

للقبول بشروط واجندات معينة لتوجيه مخرجات هذه البحوث والابتعاد احياناً عن الموضوعية والحيادية، علاوةً عن أسباب أخرى تتباين تأثيراتها، مثل غياب دعم القطاع الخاص المباشر للمؤسسات البحثية وضعف التعاون مع المنظمات الدولية او المحلية.

ولا يتجاوز حجم الانفاق على البحث العلمي في الموازنة السنوية ٠،٢%، بينما تصل هذه النسبة الى ٢،٩% في المانيا و٣،٤% في اليابان، فيما خصصت بريطانيا مبلغ ٢ مليار جنيه إسترليني في البحث العلمي تضاف الى الميزانية الحكومية المخصصة لهذا القطاع، يخصص هذا المبلغ للنافق على قطاعات بحثية ناشئة تظهر فيها بريطانيا تميزاً ملحوظاً مثل تكنولوجيا الروبورت، والذكاء الصناعي والدراسات البيولوجية، لتسهم بشكل مباشر في مصلحة الاقتصاد البريطاني بشكل عام[١].

وفي نفس الاتجاه فان غياب الرؤى والاهداف الواضحة التي توجه من خلالها حركة البحث العلمي، وغياب العمل المؤسساتي والاستقلالية المهنية، يؤثر هو الاخر سلباً في استقلالية ودور المراكز، فضلاً عن القيود السياسية والأمنية التي تفرض في كثير من الأحيان على هذه المؤسسات، فضلاً عن عدم ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية وعدم تثمين نتائج البحث العلمي[٢].

وبالتالي فان الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، او التجارب الإقليمية المستحدثة، يمكن ان يحدث طفرة نوعية في هذا المجال، فدول العالم المختلفة ومن خلال التعاون بين المؤسسات البحثية وصناع القرار تضع الحلول والبرامج لتطوير أداء مؤسساتها المختلفة من جهة، وللمساهمة برفد صناع القرار الحكومي وبمختلف مساراتهم بالحلول والتوصيات والاستشارات المنطقية التي توفر لهم معطيات حقيقية وواضحة لاتخاذ القرار الصحيح او تعديل بعض القرارات المتخذة.

من الملاحظ ان هناك اهتمام متزايد وواضح بالمراكز البحثية ومراكز التفكير في إقليم كوردستان العراق، عدا ما يتعلق منها بمراكز الدراسات المستقبلية الصريحة، لكن هذا الاهتمام لم يصل الى مرحلة القناعة بأهمية تفعيل عمل هذه المراكز، وإيجاد روابط واليات مباشرة مع صانع القرار في الإقليم، ففي مدن الإقليم المختلفة هناك عدد غير قليل من المراكز البحثية في مقدمتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث MERI، التي احتلت عام ٢٠١٨ وفق تقرير Global Go Think Tank 2018، الصادر عن برنامج مراكز الفكر في معهد لودر بجامعة بنسلفانيا الامريكية، المرتبة الأولى بين مراكز البحوث في العراق وللعام الرابع على التوالي، وتقدمت ٢٢ مرتبة على موقعها عام ٢٠١٧، لتصل الى المرتبة ٣٥ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من مجموع ٥٠٧ مركز، ويعتمد هذا التصنيف على عدة عوامل في مقدمتها الدور الذي تضطلع به معاهد السياسات في التأثير على عمل الحكومات والمجتمعات المدنية حول العالم[٣].

علاوة على ذلك فان هناك العديد من مراكز البحوث والتفكير المتميزة، والتي تم تأسيسها في مختلف مدن الإقليم خلال الفترة الماضية، ومنها معهد الدراسات الإقليمية والدولية التابع للجامعة الامريكية في مدينة السليمانية IRIS، وهو من المراكز المستقلة غير الربحية التي تنتهج النهج الليبرالي الأمريكي للتعليم العالي، ومن القضايا المهمة التي يهتم بها المركز (الطاقة والاقتصاد، قضايا النازحين واللاجئين والأقليات، العراق ما بعد "داعش" ، والقضايا الجندرية)[٤].

---

[١] بريطانيا تدعم ميزانية البحث العلمي بملياري جنيه إسترليني، http://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-38060513.

[٢] بيداء هاشم، براء محمد، معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=122923.

[٣] للاطلاع بشكل مفصل على التقرير ينظر: James G. McGann, 2018 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, 2019.

[٤] للمزيد حول المعهد ينظر الموقع الرسمي للمعهد على موقع الانترنت، www.auis.edu.krd/iris.

كذلك مركز البحوث العلمية التابع لجامعة دهوك، والذي تم تأسيسه عام ٢٠١٧، ليكون نقطة وصل بين الجامعة والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية[١]، ومركز دراسات السلام والامن الإنسانيCPHS ، التابع للجامعة الامريكية في كوردستان (دهوك)، والذي يهدف الى تقديم بحوث ودراسات عالية الجودة تتعلق بمواضيع (بناء السلام، التعايش، حقوق الأقليات، الدراسات الامنية والحكم الرشيد)[٢]،

وكذلك عدد اخر من المؤسسات البحثية الأخرى، مثل (مركز بشكجي للدراسات الإنسانية، مراكز البحث العلمي في جامعة سوران، الهيئة الكوردستانية للدراسات الاستراتيجية والبحوث العلمية، مركز الدراسات القانونية والسياسية في جامعة السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية التابع للاتحاد الوطني الكوردستاني، مركز الزهاوي للدراسات الفكرية، ومجموعة أخرى من المراكز الصغيرة والمتفرقة التابعة لمنظمات المجتمع المدني في الاقليم.

وقدمت اغلب هذه المراكز دراسات قيمة وجيدة فيما يتعلق بالواقع الدولي والإقليمي عامة وواقع إقليم كوردستان العراق بخاصة، في مجالات متعددة، في محاولة منها لمواكبة التغيرات المتسارعة التي تحدث في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولكن هذه المراكز وعلى الرغم من أهمية ودور الدراسات والبحوث والتوصيات التي قدمتها لصانع القرار في الإقليم، لكنها بحلجة الى الاستعانة بما تم التطرق اليه في الدراسة حول المواضيع التي تتعلق بالدراسات المستقبلية ومنهجيتها وطرقها ووسائلها، اذ ان هذا النوع من الدراسات، واذا ما تم بصورة علمية ومنهجية دقيقة، يمكن ان يقدم توصيات واستشارات ومعطيات دقيقة لمختلف الجهات وفي مقدمتها صانعي القرار السياسي، الامر الذي يمكن ان يساعدهم في سبيل اتخاذ قرارات صحيحة تسهم في ترتيب أوراق البيئة الداخلية اولاً، ومن ثم صياغة سياسة خارجية واضحة ومؤثرة توفر قدرة وإمكانية على إيصال وجهات النظر الى مختلف الأطراف، مما ينعكس بشكل او باخر على مكانة الإقليم الدولية والإقليمية.

ثانياً: رؤية مستقبلية

من خلال ما تقدم نلاحظ ان الدراسات المستقبلية ليست مجرد صرعة ظهرت في الدول المتقدمة، وتحاول الدول النامية محاكاتها، مثلما يحدث في أمور أخرى كثيرة، فالواقع ان احتياجات الدول النامية الى الدراسات المستقبلية ومخرجاتها، لا يقل عن احتياج الدول المتقدمة الى هذه الدراسات بل وقد يزيد عليها، وفيما يخص علم المستقبليات والدراسات المستقبلية الاستشرافية، فأن ظهورها في الدول المتقدمة لم يأت من فراغ بل انه كان استجابة لحاجات عملية وموضوعية، كما أثبتت هذه الدراسات على مدى زمني معقول ما أشرنا اليه من فوائد ومزايا مهمة لتلك الدول، ومن ثم فليس على الدول النامية حرج في الإقبال على الدراسات المستقبلية والإفادة من مزاياها، لذلك فأن حاجة أقيم كوردستان بشكل خاص والدول النامية بشكل عام الى الدراسات المستقبلية ربما تكون اشد من حاجة غيرها لها وذلك للأسباب التالية[٣]:

١- طبيعة عملية التنمية وطبيعة نشاط التخطيط لها، ونقصد بذلك كون عملية التنمية ذات بعد زمني طويل بالضرورة، فهي لا تحدث بين عشية وضحاها بل هي تتضمن إجراء تغيرات مؤسسية وهيكلية عميقة، يستغرق إنجازها وقتاً ليس بالقصير.

٢- السبب الثاني يتصل بحقيقة عدم التكافؤ في هيكل القوى العالمية، وبخاصة التفاوت الصارخ في الثروة ومستوى المعيشة والنفوذ بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٣- السبب الثالث والاخير يتعلق بضرورة الدراسات المستقبلية، فهو يتصل بما تحتاج اليه التنمية من تعبئة ذهنية ونفسية وشحذ للهمم وإعادة اكتساب للثقة بالنفس بعد سنوات طويلة من التعبئة، لاسيما التعبئة الثقافية التي بددت الكثير من

---

[١] https://www.dpu.edu.krd/web/page/ar/240/.

[٢] http://auk.edu.krd/center-for-peace-and-human-security/ .

[٣] نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر، ندوة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، المحور الاول دور مراكز البحث والتفكير في صنع السياسات على المستوى الدولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٦-١٧.

ثقة الناس بأنفسهم وشككتهم في الكثير من قدراتهم الوطنية، والحق ان الدراسات المستقبلية يمكن ان تسهم في هذا المجال إسهاما مرموقاً وذلك بما تنطوي عليه من إعادة بحث للماضي والحاضر وصياغة رؤى للمستقبل، وتفهم للقوى الدافعة للتنمية واستيعاب للعوامل المحركة للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وغيرها، فهذه الأمور مهمة لإعادة اكتساب الذات وإعادة تقييم القدرات على أسس أكثر واقعية، وانتشال المجتمعات الإنسانية من حالة الإحباط واليأس والخروج بها احياناً من حالة التخلف وفقدان الأمل عبر انتهاج طريق التقدم، بعبارة أخرى فان الدراسات المستقبلية يعد من الوسائل المهمة لتعبئة طاقات المجتمع وتحفيز الفعل الاجتماعي في اتجاه التنمية الشاملة المستدامة.

ولمراكز البحث والتفكير الأمريكية، التي تعد الأكثر فاعلية على الصعيد الدولي، خمسة أدوار أساسية:

١- صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسة الخارجية، وهو ما تستفيد منه الإدارة الأمريكية بأجهزتها كافة، اذ تقوم هذه المراكز بدراسة كافة المستجدات الدولية لمعرفة أثرها على المصالح الأمريكية.

٢- تقوم هذه المراكز بإمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق اهداف السياسة الخارجية، ويعد هذا من قبيل التأثير المباشر لها، لذلك نجد أن كثيرا من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية هم بالأساس باحثون سابقون أمثال: (ريتشارد بيرل) مساعد وزير الدفاع السابق و(دينيس روس) مبعوث الإدارة الأمريكية السابق في الشرق الأوسط، وغيرهم كثيرون لا يسعنا المجال لذكرهم.

٣- إجراء حلقات نقاش حول السياسات الأمريكية عامة، عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلي الإدارة وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار أساتذة الجامعات من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية على المصالح الأمريكية ومدى فعاليتها.

٤- نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا الدولية التي تواجه الولايات المتحدة من خلال المساندة أو الاعتراض على تلك السياسات، ويتم ذلك عن طريق كتابة مقالات ودراسات بالصحف والمجلات الكبرى وإصدار الكتب والدوريات والظهور في وسائل الإعلام لباحثي وخبراء المراكز.

٥- تتدخل المراكز البحثية بشكل مباشر في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف التي تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الإدارة، ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الدور قيام "المركز الأمريكي للسلام" بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقيامه بتدريب موظفي الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين كلا الطرفين.

من الملاحظ ان هناك اهدافا كثيرة لمراكز الدراسات المستقبلية، لاسيما في توجيه القرار الحكومي، تتوزع على اكثر من مجال واتجاه، فمهمة اعداد وصياغة الخطط والبرامج الاستراتيجية المستقبلية ولمختلف المجالات، ومن ثم متابعة تنفيذها عبر التنسيق مع مؤسسات الدولة الاخرى، سيكون كفيلاً بإنجاح التطبيق العملي لها، كما ان اعداد البحوث والدراسات العملية وفق منهج علمي رصين واقامة المؤتمرات والمنتديات والورش العلمية، بمشاركة باحثين ومفكرين وعلماء بمختلف الاختصاصات من الدولة صاحبة المشروع او من دول اخرى، سيكون كفيلا بإنضاج المشروع المقترح عبر اشراك العديد من الرؤى والافكار لغرض الوصول الى مشروع مستقبلي نموذجي يمكن تطبيقه على ارض الواقع.

ولعل النجاح الذي حققته بعض التجارب الدولية في مجال انشاء مراكز دراسات المستقبل او تحت اي مسمى اخر في الولايات المتحدة او في اوروبا او كما في التجربة الماليزية المتميزة الانفة الذكر، وحتى في التجربة التركية التي افرزت واقعاً داخلياً جديدا اثر بشكل كبير على مجمل التوجهات الاستراتيجية الخارجية التركية، التي امست اليوم واحدة من اكثر الدول تأثيرا في السياسة العالمية، ولا يفوتنا ايضا ان نذكر بعض التجارب الاخرى التي لم تستطع الوصول الى ما وصلت اليه التجربتان الانفتا الذكر، ولكنها كما ، في التجربة الأردنية، استطاعت ترتيب بعض الامور المتعلقة بالمشاكل التنموية المستعصية التي لطالما عانت منها.

وفيما يتعلق بإقليم كوردستان العراق، وعلى الرغم من احتوائها على عدد جيد وغير قليل من مراكز التفكير والدراسات التخصصية الاستراتيجية والسياسية وغيرها، سواءً الحكومية منها، والتي تتبع مؤسسات الدولة او الجامعات، او غير الحكومية

التي يمكن تتبع منظمات المجتمع المدني او الأحزاب السياسية، او تلك المستقلة، الا انها بحاجة الى وضع خطة استراتيجية للنهوض بعملها وتحقيق الفائدة المرجوة منه.

علاوة على ذلك فان تفعيل استراتيجية تطوير عمل هذه المراكز يتطلب اولاً توافر قناعات من قبل الطبقة السياسية وصناع القرار بأهمية ودور الاستشارات والدراسات والبيانات التي تقدمها هذه المراكز، وإمكانية الاستعانة بها في توجيه القرار الداخلي او الخارجي، ومن ثم إيجاد مصادر تمويل مناسبة ومستمرة لها، فمن غير المال لا يمكن لأي مشروع بحثي ان يواصل عمله وان يقدم برامج بحثية عالية المستوى، والامثلة كثيرة على تأثير مستوى التمويل العالي التي تقدمها بعض الدول على جودة مخرجات الدراسات الاستشارات، حيث ان كثير من الجهات ترى في موضوعة الاستثمار بالبحث العلمي ومراكز التفكير، غير ذا جدوى ولا يحقق ارباحاً سريعة، والبعض الاخر يرى فيه انه استثمار هامشي ولا يحقق الفائدة المرجوة منه.

ومسألة التمويل لا تقتصر فقط على الدول والحكومات، فالتجارب الدولية تشير الى كثير من الأمثلة التي يوجد فيها تعاون بين المراكز البحثية والمؤسسات والشركات غير الحكومية، ففي جامعة غوتنبرغ السويدية حصل الباحثون عام ٢٠١٧ على حوالي ٨٥ مليون يورو من مؤسسات مانحة وشركات لتمويل البحث العلمين وهناك شراكة بين الجامعة ورابطة للمصارف اسستها احدى العوائل الغنية، تتبرع من خلالها المؤسسة سنوياً بمبلغ ٢٠ مليون يورو تخصص حصرياً لأغراض البحث العلمي، وفضلاً عن ذلك فان كثير من منح تمويل الدراسات العليا تكون عبارة عن هبات يمنحها الأغنياء في مقابل تخفيض ضريبي يحصلون عليه.

وقد أدى المجتمع السويدي دوراً مهماً في تمويل البحث العلمي عن طريق المنح والهبات الى جانب الضرائب، وتعود اهم الأسباب التي شجعت المجتمع المحلي لأداء هذا الدور الى[١]:

- استقلالية الهيئة المسؤولة عن توزيع الموارد للمراكز العلمية والجامعات، ووجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي.
- وجود شفافية في اليات اختيار الباحثين المرشحين لنيل المنح والتمويل البحثي.
- التواصل العلمي بين الباحثين والمجتمع من خلال فعاليات تستهدف عامة الناس.
- اعداد الأجيال بشكل عملي لاستيعاب مفهوم البحث العلمي من خلال المناهج الدراسية، وتضمين فعاليات تختص بتنمية مهارات البحث العلمي منذ السنوات الأولى في المدرسة.

وفي هذا الاطار لا يفوتنا ان نذكر بعض التجارب المتميزة التي نجحت فيها حكومة أقيم كوردستان العراق في مجال تمويل المشاريع البحثية، اذ انها قامت خلال الفترة الماضية بتمويل البعض من هذه المشاريع البحثية الرائدة، ومنها تجربة قيام مجلس النفط والغاز في إقليم كوردستان بتمويل مشروع بناء القدرات الذي تكفلت به مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث MERE عام ٢٠١٣، اذ خصص للمشروع مبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة الف دولار[٢].

ويشير تقرير منظمة اليونسكو عام ٢٠١٣ عن واقع البحث العلمي في العراق الى ان عدداً كبيراً من الباحثين العراقيين يرجعون سبب الضعف في الواقع البحثي الى انعدام البنية البحثية التحتية في الجامعات وغياب المراكز البحثية التخصصية الفاعلة، فضلاً عن عدم استقلالية الجامعات والمراكز البحثية، وعدم وجود استراتيجية واضحة للتطوير والإنتاج المعرفي في البلد، ويعود اهم سبب لغياب البنية التحتية بصورة أساسية الى افتقار الموازنات العراقية ولعدة سنين الى بند يخصص ميزانية ثابتة وواضحة للبحث العلمي في العراق، اذ يضطر الكثير من الباحثين الى تمويل بحوثهم من أموالهم الشخصية، مما يؤثر بشكل او باخر على البحث العلمي وجودته[٣].

وعلى الرغم من المعوقات العديدة التي أشرنا اليها فيما يتعلق بعمل مراكز التفكير والبحوث والدراسات، الا ان الإقليم حالياً يفتقر الى مراكز صريحة ومعنية بالتفكير المستقبلي، تتولى مهام وضع الخطط وفق المنهجية المستقبلية التي تطرقنا اليها

---

[١] علي محمد باقر البهادلي، البحث العلمي في العراق: الواقع والمقترحات، اصدارت مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٨، ص٩.

[٢] ئوميد رفيق فتاح، مصدر سابق، ص٨٩-٩٠.

[٣] المصدر نفسه، ص٨-٩.

في الدراسة، وهو امر يتطلب إعادة نظر وتفكير من قبل الأطراف كافة، سواء الحكومية او غير الحكومية، من خلال تشجيع الجامعات او المؤسسات البحثية على بدأ اول خطوات تأسيس هذا النوع من المراكز، ومن ثم وضع الية عمل مبرمجة لتطويرها وادامة عملها ومن ثم الاستفادة من مخرجاتها.

فهذه المراكز لا تعنى فقط بتقديم البحوث والدراسات العلمية المستقبلية وركنها على الرف، بل انها تعنى بتقديم دراسات رصينة لصانع القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري، الذي ينبغي له ان يؤمن اولاً بقدرات هؤلاء وامكانياتهم العلمية والمعرفية في مجال اختصاصهم، ومن ثم التحرك عليهم لغرض التواصل الدائم وعرض المشاكل والتحديات التي تعتريه، لغرض إيجاد الحلول المنطقية المبنية على أسس عليمة صحيحة.

مما تقدم نجد ان هناك علاقة مباشرة وتكاملية بين الدراسات المستقبلية ومراكز صنع القرار الحكومي في نماذج مختلفة من دول العالم المتقدمة، فالأهداف التي يمكن ان تتحقق من خلال هذه العلاقة التكاملية، يمكن ان تدفع باتجاه ترتيب اوراق صانع القرار الحكومي وتحديد اولوياته وتحقيق تنمية مستدامة، تؤدي بالتالي الى بناء بلد مستقر متطور، فضلاً عن ذلك فان هذه العملية التكاملية ممكن ان تكون سبباً رئيساً في ممارسة بعض اشكال التفكير الجمعي او الجماعي بين الباحثين والخبراء لغرض تحليل المشكلات والازمات المطروحة وتقديم الحلول الناجعة لها.

كما ان دور مراكز الدراسات المستقبلية يعد حاليا ضرورة لترشيد او دعم او "عقلنة" عملية صنع القرار ولإنجاح صنع السياسات العامة وتطبيقها في الدولة والمجتمع وليس ترفا او رفاهية فكرية او علمية، لذلك فان انشاء هكذا مراكز وربطها بأعلى مواقع اتخاذ القرار وتوفير كافة المتطلبات المادية واللوجستية امامها، ومن ثم الاخذ بالتوصيات والدراسات والبحوث العلمية التي تقوم بوضعها، فضلا عن استقطاب الكفاءات المتميزة في هكذا مجالات من أكاديميين ومفكرين، سيكون كفيلا بإنشاء دول تعتمد في نهوضها على الفكر والتفكير المستقبلي.

ونظراً للأهمية التي تمثلها مراكز التفكير المستقبلي والدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه في صياغة قرار حكومي صائب ومستقل وغير مؤدلج بعيداً عن العاطفة والتجاذبات يعتمد على الأسس العلمية الصحيحة، فانه ولتعزيز هذا الدور وإعادة توظيفه بالشكل الصحيح فانه ينبغي القيام بالعديد من الإجراءات ومن أهمها:

– إعادة النظر بأسلوب وطريقة إدارات المراكز الموجودة حالياً او التي سيتم تأسيسها في المستقبل، لتواكب اخر التطورات الحاصلة في مجال إدارة المؤسسات البحثية الناجحة، ويمكن الاستعانة بالخبرات والتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

– اتباع النموذج العلمي الحديث الذي يعتمد بالأساس على نظام (فرق العمل)، التي تحتوي على مجموعة متجانسة من الباحثين والمفكرين من أصحاب الرؤى المتقاربة.

– زيادة الدعم المالي المقدم لهذه المراكز، سواء كان هذا الدعم مقدماً من الدولة او من المؤسسات الخاصة التي تستفيد من الدراسات والأفكار واستطلاعات الرأي والمشورة التي تقدمها هذه المراكز.

– العمل بشكل جدي على توفير قنوات اتصال مباشرة مع مراكز القرار في الجهات المستفيدة من هذه المراكز لغرض طرح المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الجهات ومن ثم تقديمها للمراكز لغرض تحليلها وتقييمها وابداء الرأي فيها، فضلا عن ضرورة توفير قنوات معلومات واتصالات كافية ودقيقة وحديثة.

– اكتساب القدرات والمهارات الكفيلة بتنمية القدرة على الابتكار والإبداع، واقامة شبكة علاقات مع مراكز الدراسات المستقبلية والفكر العالمية لتبادل الخبرات.

– تفعيل مبادئ العلاقة التبادلية التي تربط مراكز التفكير بالقوى الفاعلة في المشهد السياسي، فهذه المراكز يمكن أن تؤمن على المدى الطويل خزيناً من الخبراء الجاهزين للعمل مع الحكومة، والعكس كذلك في إمكانية الاستفادة من بعض أعضاء الحكومة الذين يتركون مناصبهم وضرورة الاستفادة من الخبرات التي يمتلكونها بالعمل مع هذه المراكز البحثية.

– إعادة النظر ببعض القوانين المتعلقة بإدارة المراكز البحثية ومحاولة تقليل الروتين الإداري لتوفير الدعم الكاف لهذه المراكز لغرض القيام بمهامها.

الخاتمة

هناك حاجات وتحديات مستقبلية عدة للمجتمعات الإنسانية عامة ولإقليم كوردستان بخاصة، تتطلب استجابة سريعة لتلبيتها او مواجهتها، وانطلاقاً من ذلك وبفعل ما يشهده العالم اليوم من تطورات متسارعة في مختلف الصعد، الامر الذي ينبغي معه إعادة النظر بعمل مختلف المؤسسات البحثية، التي تقع على عاتقها الكثير من المهام، ومنها ما يتعلق بالجانب التشريعي والرقابي وإقرار القوانين، فضلا عن الجانب الأهم المتعلق بتوجيه وتنظيم عملية اتخاذ القرار الداخلي والخارجي.

وعليه فان هناك عوامل مهمة تدفع باتجاه مشاركة مراكز الدراسات المستقبلية في دعم وتوجيه القرار السياسي الحكومي، ومنها انها تتوافر على خبرات أكاديمية وعلمية متراكمة تعمل في بيئة هادئة بعيدة عن الضغوطات المتعددة الاتجاهات التي يتعرض لها صانعو القرار، مما يوفر لهم بيئة مناسبة لتقديم المشورة، وفي ظل المشاكل الكبيرة والمعقدة التي تعاني منها الدول والمجتمعات الإنسانية بفعل التطورات الكبيرة والمتسارعة للأحداث بمختلف اتجاهاتها، فان الحاجة أصبحت اكبر لاستحداث حلقات جديدة ومبتكرة للتفكير الجمعي، الذي يطرح حلولاً واقعية ومبتكرة لمواجهة المشاكل وتجاوزها، وبفعل وجود الخبرات الإمكانيات في هذه المؤسسات لتشكيل فرق العمل القادرة على وضع الدراسات واجراء المسوحات الميدانية والاستطلاعات والخروج بدراسات وبحوث ذات رؤى استشرافية تضع حلولا منطقية متاحة وغير تقليدية تتناغم مع المتغيرات الداخلية من جهة والمتغيرات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، او من خلال الاستفادة من نتائج الاستطلاعات او توجهات الرأي العام تجاه القضايا المطروحة.

وطبقاً لذلك فان إعادة صياغة عمل بعض مختبرات صناعة الفكر او القرار لتصبح مراكز صريحة وفاعلة ومنتجة في نفس الوقت مختصة بإنتاج الدراسات المستقبلية الاستشرافية، يمكن ان يقدم للإقليم شيئاً جديداً ومبتكراً، يُساهم في تطوير مؤسسات المجتمع عامة، مما ينعكس بالشكل الإيجابي على سياسته ودوره الإقليمي والدولي.

المصادر

١- ئوميد رفيق فتاح، مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان (دراسة نقدية)، أربيل، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد ٣، اب ٢٠١٦.
٢- ابراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٩.
٣- ادوارد كورنيش، الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة حسن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٧.
٤- امنية الجميل، ماهية الدراسات المستقبلية، سلسلة اوراق، العدد ٥، اصدارات وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، ٢٠١١.
٥- توماس مور، يوتوبيا، ترجمة انجيل بطرس سمعان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
٦- ستيفن بوشيه ومارتين رويو، مراكز الفكر-ادمغه حرب الأفكار، ترجمة ماجد كنج، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٦.
٧- رانجة زكية، دور مؤسسات البحث والعلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، بحث مشارك في اعمال المؤتمر الدولي التاسع لمركز جيل للدراسات في الجزائر، ١٨-٢٠١٥/٨/١٩.
٨- عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية (الإشكاليات والأفاق)، مجلة عالم الفكر، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ٤، ١٩٨٧.
٩- فاروق عبده فليه واحمد عبد الفتاح زكي، الدراسات المستقبلية- منظور تربوي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٣.
١٠- علي محمد باقر البهادلي، البحث العلمي في العراق: الواقع والمقترحات، اصدارت مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٨
١١- قاسم النعيمي، المستقبل والاقتصاد في الدراسات المستقبلية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد ١٥-١٦.
١٢- مجموعة من المؤلفين، وثيقة منهجية حول الدراسات الاستشرافية، اصدارات وزارة التربية التونسية- المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية / قسم البحوث الاستشرافية والمقارنة، ٢٠١١.
١٣- مجموعة من المؤلفين، دليل بأهم المراكز الدولية والاقليمية والمحلية العاملة في مجال الدراسات المستقبلية، اصدارات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٤.

١٤- نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر، ندوة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، المحور الاول دور مراكز البحث والتفكير في صنع السياسات على المستوى الدولي، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٥- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والاهمية، بحث منشور في مجلة التفاهم، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية –سلطنة عمان، العدد ٣.

مصادر الانترنت:

١- الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة المستقبليات http://www.wfs.org/.
٢- الموقع الرسمي لمؤسسة راند في قطر ، http://www.rand.org/qatar.html
٣- الموقع الرسمي لمؤسسة راند http://www.rand.org/ .
٤- بريطانيا تدعم ميزانية البحث العلمي بملياري جنيه إسترليني، http://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-38060513
٥- بيداء هاشم، براء محمد، معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=122923
٦- سليم فرحان جيثوم، كيف نصنع المستقبل، http://fcdrs.com/.
٧- مركز البحوث العلمية التابع لجامعة دهوك https://www.dpu.edu.krd/web/page/ar/240/.
٨- معهد الدراسات الإقليمية والدولية التابع للجامعة الامريكية في مدينة السليمانية IRIS www.auis.edu.krd/iris
٩- مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لإقليم كردستان العراق، الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإقليم، http://mhe-krg.org/ar/node/1533
١٠- مشروع مجلس البحوث العلمية في إقليم كوردستان، الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان، https://www.mhe-krg.org/ar/node/3359
١١- نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
١٢- نص مشروع دستور إقليم كردستان-العراق، الموقع الرسمي لحكومة إقليم كوردستان، http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?a=13875&l=14&r=114&s=010000

المصادر باللغة الإنكليزية:

1- James G. McGann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, USA, University of Pennsylvania, 2-9-2016.
2- James G. McGann, 2018 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, 2019.

Abstract

The field of futuristic studies considers as an important scientific field in the recent science, because the study of the future has become the bases in developing and growing of countries. So we can observe that the developing countries are interested in studying the future and utilize all the possibilities to build centers which play an effective and great role in taking decision and drawing the policy of these countries serving the recent goals. Whereas the Third World countries in general and the Arab countries in particular need these centers, but in the Kurdistan Region there is no such centers, so we will try to define the importance of these centers and its role in l decisions making in Kurdistan.

Keywords: Future, Thinking, Decision Making, Kurdistan Region, Challenges